

أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي

The effect of International competition On the French influence In the Coastal Region

بومليك نوال

جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس (الجزائر)، nawel_scp@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/30

تاريخ الاستلام: 2023/03/31

ملخص:

تعد منطقة الساحل من أهم الدوائر الجيو-استراتيجية ضمن السياسة الخارجية الفرنسية، إذ تسعى فرنسا كغيرها من القوى الدولية الأخرى، للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الموارد الطاقوية والاستراتيجية على أساس الأحقية الفرنسية لاستغلال ثروات المنطقة، كما تعمل الأخيرة على تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال إضفاء الطابع الأمني والاقتصادي على معظم مبادراتها لدول المنطقة، للحفاظ على مكانتها في ظل المنافسة الدولية على المنطقة، إذ أصبحت منطقة الساحل منطقة تصادم مصالح القوى الدولية وهو ما كان له بالغ الأثر على مكانة فرنسا في المنطقة، هذه الأخيرة التي تسعى إلى إبقاء الساحل الإفريقي حبيس نفوذها بعيدا عن أي تواجد دولي آخر.

كلمات مفتاحية: الساحل الإفريقي، فرنسا، التنافس الدولي.

Abstract :

The Coastal region is considered one of the important geo-strategic regions in French foreign policy, where France, like other international powers, seeks to acquire the largest possible amount of energy and strategic resources on the basis of the French eligibility to exploit the wealth of the region.

France is also working to achieve its interests in the region by imparting a security and economic character to preserve its position in light of the international competition in the region, as the Sahel region has

become a region where the interests of international powers collide, which had a significant impact on France's position in the region. It also seeks to keep the African coast under its influence, away from any other international presence.

Keywords. Coastal region/ France/ International competition.

المؤلف المرسل: يومليك نوال. nawel_scp@yahoo.com

1. مقدمة:

تعد منطقة الساحل الإفريقي ساحة للتنافس على النفوذ والهيمنة، وهذا لما تملكه المنطقة من مقومات ومحددات خاصة بأهمية المنطقة الاستراتيجية، بالمنطقة تزخر بثروات طبيعية هائلة وجد هامة من حيث القيمة الاقتصادية والاستراتيجية، على غرار اليورانيوم الذهب، الحديد والفوسفات فضلا عن الموارد الطاقوية والمعادن النادرة، كما تشكل بعض القضايا مثل الأمن، والإرهاب، والهجرة، والتنمية، والاستثمارات منطلقا أساسيا للحصول على موطئ قدم في المنطقة، وقد زاد تعاظم مكانة الساحل الإفريقي استراتيجيا لدى القوى الدولية، لاسيما فرنسا التي تنظر إلى منطقة الساحل الإفريقي كمنطقة نفوذ جيوسياسي، بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ بدأ أن القوى الدولية ساعية إلى نقل جزء من صراعها للسيطرة على النظام الدولي إلى القارة الإفريقية ما يجعلها محل تنافس دولي تحركه المصلحة الاقتصادية التي تعتبر عاملا تفسيريا لمختلف الاستراتيجيات في المنطقة، بناء عليه تحاول فرنسا سواء منفردة أو منضوية تحت الإتحاد الأوروبي حماية مصالحها خاصة في ظل عودة التواجد الصيني، الأمريكي والروسي إلى جانب الشركات الألمانية والاسبانية، التي تنافسها في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنمية.

إشكالية الدراسة:

نحاول من خلال ورقة بحثنا هذه تسليط الضوء على دراسة مكانة فرنسا في الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي على المنطقة، وإبراز محدداته، ومدى إنعكاساته على المصالح الفرنسية في المنطقة من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر التنافس الدولي في الساحل الإفريقي على المصالح الفرنسية؟

فرضيات الدراسة:

بنيت الدراسة على فرضية مفادها:

1. كان للتنافس الدولي الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي، إنعكاسات واضحة على الدور

الفرنسي في المنطقة.

2. ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في عودة التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.

ومن أجل تحليل وإبراز كل جوانب الموضوع البحثي قسمت الدراسة إلى:

1. الأهمية الجيو استراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا:

2. محددات التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي.

3. مظاهر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي.

4. أثر الحرب الروسية الأوكرانية على التنافس الدولي في الساحل الإفريقي.

5. مؤشرات انعكاس التنافس الدولي على النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل.

2. الأهمية الجيو استراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا:

1.2 تعريف الساحل الإفريقي:

الساحل كلمة عربية الأصل، تشير في معناها الجيوبوليتيكي إلى القوس الذي يبدأ من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ويغطي ما مساحته 3053200 كلم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل الإفريقي، فمن الناحية الجغرافية يعتبر الساحل منطقة فاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوبي الصحراء، إذ تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة السودان والتشاد والنيجر وموريتانيا والسنغال، ويتم توسيعها لحسابات جيواقتصادية لتشمل كل من: بوركينا فاسو والرأس الأخضر. (برقوق)

وهناك تحديد آخر لإقليم الساحل فيمتد من السودان إلى موريتانيا ويركز هذا التعريف بدقة على ثلاثة بلدان محورية، مالي والتشاد والنيجر. ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا محدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح لا تتوفر على منفذ بحري، ووفقا للجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل

الإفريقي فإنه يضم 9 دول وهي: بوركينا فاسو، جزء الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال و تشا. كما نجد تعريف آخر للساحل الإفريقي يشمل الدول التالية: إثيوبيا، السودان، تشاد جنوب ليبيا ومالي والنيجر وأقصى جنوب الجزائر وبوركينا فاسو والسنغال ونيجيريا. (برقوق)

2.2 مكانة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الفرنسية:

يرجع الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي إلى العهد الاستعماري، حيث كانت فرنسا تسيطر على العديد من المناطق في الساحل الإفريقي، وبعد استقلال هذه الدول بقيت مرتبطة ارتباطا سياسيا وأيديولوجيا وثقافيا بها من خلال الاتفاقيات السياسية والأمنية والتاريخية، ما سمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وإقامة علاقات وطيدة معها، لهذا يشكل الساحل الإفريقي إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو ما أكده فرانسو ميتران الرئيس الفرنسي السابق خلال انعقاد القمة الفرنسية الإفريقية سنة 1994، حيث أكد أنه بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن 21، من هذا المنطلق تعد إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خصوصا منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري لفرنسا، وتقوم استراتيجية خاصة تجاه المنطقة تتركز على عدة محاور تتمثل في :

1. القمم الفرنسية الإفريقية.

2 وجود شبكة دبلوماسية مهمة في إفريقيا.

3. اتفاقيات الدفاع والوقاية من النزاعات عن طريق التواجد العسكري في إفريقيا.

مكنت هذه الإستراتيجية فرنسا من إنشاء العديد من القواعد العسكرية في دول منطقة الساحل الإفريقي من بينها السنغال كوديفوار، الغابون والتشاد، وتعد قاعدة جيبوتي أهم القواعد العسكرية لفرنسا كونها تمثل همزة الوصل بين إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، ماجعلها تؤدي دور رئيسي في التدخل في العديد من الأزمات الداخلية. (السياسات،، 2022)

تهدف فرنسا من خلال سياستها هذه مواجهة التوسع الأجنبي المتزايد في المنطقة، فإلى جانب التواجد العسكري تعمل فرنسا على رفع نسبة الإستثمارات الاقتصادية في المنطقة، حيث تقدر استثماراتها في القارة الإفريقية 40 من مجموع استثماراتها في العالم ب 13 مليار دولار، وتتواجد فرنسا اقتصاديا في

العديد من دول الساحل، فمثلا قوم مجموعة أريفا AREVA النووية الفرنسية، ثاني أكبر منتج لليورانيوم في العالم، باستخراج أكثر من ثلث مواردها الخام من النيجر، وتستثمر أريفا الموجودة منذ أكثر من 40 عاما في النيجر منجمين كبيرين في ساحل ARLIT، بواسطة شركتين سومائير SOMAIR و . COMIN. (العربي، 2013)

وبخصوص مالي ففرنسا تمتلك عددا كبيرا من الشركات ذات الاستثمارات الضخمة في مجال الاتصالات، وشركات فرنسية كبرى تعمل في مجال التنقيب بمناجم الذهب التي تمتلك مخزونا كبيرا منه، إضافة إلى هذا تتواجد العديد من شركات التنقيب عن النفط الفرنسية، ففي ليبيا تتواجد الشركة الفرنسية Gaz France بمشاركة شركات نفطية أجنبية، لإنجاز مشروع الوفاء الخاص بتطوير الغاز الليبي بحجم يقدر ب 05مليار متر مكعب، وفي موريتانيا تتواجد مجموعة توتال TOTAL للتنقيب عن النفط منذ سنة 2004، كما استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في المنطقة من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية؛ فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية (كوت ديفوار والجابون)، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأفريقية وبين هذه الأجزاء وفرنسا، بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب ووسط أفريقيا، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية. (شفيعة، 2014)

ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني تجتمع تحت مظلة جميع الدول المهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية، كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية، فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية، كما تتميز فرنسا (مقارنة بالدول الغربية الأخرى)، باستخدام الأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة؛ فاللغة الفرنسية هي السائدة

في الساحل الإفريقي، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرانكفونية التي تضم كافة الدول الناطقة بالفرنسية والتي توسعت لتضم دولاً غير فرانكفونية وعلى الصعيد الأمني فقد تدخلت فرنسا أكثر من 19 مرة تحت غطاء سياسة "فرانس-آفريك"، ولا تزال تلعب دورا بارزا في ذلك ولها نحو 9000 جندي في القارة السمراء. وتفيد كل المؤشرات أن فرنسا تواصل هذا المسعى بدليل انها منذ عام 2011 تدخلت عسكريا في افريقيا أربع مرات في ساحل العاج وليبيا ومالي وافريقيا الوسطى، كما تستعين فرنسا بتوليفة من الترتيبات الأمنية في المنطقة . (عنتز، 2021، صفحة 05)

3. محددات التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي:

انطلاقا من تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي يبرز جليا الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، إذ تتميز بمجموعة من الخصائص جعلتها مسرحا للتنافس بحثا عن تأمين مصادر الطاقة وتعزيز نفودها، فهي تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والأحجار النفسية، التي يشتدّ الطلب عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلّص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم، ويمكن حصر محددات التنافس الدولي في المنطقة إلى عدة محددات نوجزها فيما يلي:

1.3. المحدد الجغرافي:

تمتلك منطقة الساحل الإفريقي موقعا استراتيجيا هاما، حيث تعتبر نقطة التقاء بين قارتي أوروبا وآسيا من حيث موقعها الجغرافي انطلاقا من امتداد الساحل الإفريقي الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها، فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب الكبير، من هنا يمكن الاعتماد على المدخل الجيوبوليكي كمنطلق للاهتمام الدولي بالمنطقة، فهي منطقة محادية لأهم المناطق التي تشهد تكالبا دوليا عليها، فالبعد الجيوستراتيجي يشكل محدد رئيسي لاهتمام القوى الدولية بالساحل الإفريقي، حيث يمثل القرب الجغرافي دورا هاما في ذلك، فلا يمكن اعتبار الساحل قطبا منتجا للنفط فقط، بل تعتبر منطقة الساحل نقطة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر و نيجيريا ويمتد على مسافة

4128 كلم، بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار³ ينطلق من واري من نيجيريا إلى غاية حاسي الرمل بالجزائر مروراً بالنيجر لأوروبا، كما وضعت مشاريع الغرض منها إنشاء أنابيب النفط إنطلاقاً من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي مروراً بمنطقة الساحل الإفريقي. (الزروس، 2022، صفحة 558).

2.3 المحدد الإقتصادي:

تسخر دول الساحل الإفريقي بالعديد من الثروات، حيث تحتوي المنطقة على العديد من الثروات النفطية والمعدنية الكبيرة، ويرتكز النفط بنسبة 60 بالمائة في منطقة الساحل بالتحديد في ثلاث دول رئيسة منتجة له وهي: نيجيريا: المنتج الأول لنفط باحتياطي يقدر ب 36 مليار برميل وبحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل، أما الجزائر فيصل الإنتاج اليومي لها ب 1.3 مليون برميل، باحتياطي 12.4 مليار برميل، ويقدر احتياطي ليبيا من النفط حوالي 240 مليار برميل وهي تنتج يوميا 1.6 مليون برميل يوميا. أما غينيا الاستوائية فتمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط فهي تنتج يوميا 420 ألف برميل، كما بلغ إنتاج التشاد حوالي 255 ألف برميل من النفط. (أبو العينين، 2006، صفحة 116)

علاوة على النفط تزخر دول الساحل الإفريقي بموارد طبيعية وطاقوية أخرى، حيث تعد مالي من البلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على صناعة التعدين واستخراج الذهب والألماس والنحاس والفسفات، فهي تمتلك مخزونا كبيرا من الذهب، وتعد ثالث أكبر منتج له في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، أما النيجر فبكونها بلد زراعي بالدرجة الأولى تتوفر على العديد من الموارد المنجمية، كالحديد، النحاس، الفضة، الفوسفات، والبترو، إضافة إلى بعض الموارد الطاقوية كالبيورانيوم والفحم، هذان المصدران الأخيران يمثلان أهم مصدرين منجمين للبلاد، وتعتبر ثالث منتج ومصدر لهذه المادة بعد أستراليا وكندا بنسبة 10% من الإنتاج العالمي من البيورانيوم، أي 3300 طن. إذ يشارك بنسبة 72% من صادرات النيجر، أما بالنسبة لدولة تشاد وبوركينا فاسو؛ فهما تزخران بمخزون هائل من الكربون، الذهب، الحديد، البيورانيوم والزنك. (بخوش، 2021، صفحة 46)

3.3. الحدد الأمني:

يعتبر العامل الأمني من أهم دوافع الاهتمام بالمنطقة، حيث تبنت القوى الدولية العامل الأمني كدافع للتدخل في المنطقة باعتبارها منطقة تشهد العديد من الأزمات الأمنية، وفي هذا الشأن تعتبر القوى الدولية أنه من شأن التهديدات التي تشهدها منطقة الساحل أن تنتقل إلى مناطق مجاورة (الدول الأوربية)، ما يؤدي إلى عدم الإستقرار، كما شكلت عمليات تنظيم القاعدة والأزمات الداخلية التي عرفتتها بعض دول الساحل (مالي والنيجر) تهديدا صريحا لمصالح القوى الكبرى في المنطقة، ما استدعى تدخل الأخيرة نذكر منها مبادرة عبر الساحل (بان ساحل) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لإنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول المنطقة ملاذ آمن للإرهاب الدولي، بالإضافة للمبادرة الخاصة بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء و الإنطلاق في عمليات التدريب والمناورات المشتركة. وكذلك تطلع الولايات المتحدة لبناء قواعد عسكرية لها في أفريقيا عموما وفي الساحل خصوصا. (بخوش، 2021، صفحة 50).

4. مظاهر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية، بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وقد كان للتحويلات التي أفرزتها العولمة أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية، وهذا نظرا لخصائص المنطقة الجغرافية (هشاشة وميوعة الحدود)، هذا من جهة ومن ناحية أخرى فإن الإكتشافات الطاقوية جعلت المنطقة مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين قوى تقليدية عالمية و أخرى نامية حديثة، وأضحى البترول و اليورانيوم من محددات الحرب الإقتصادية، وتتجسد مظاهر التنافس الدولي في المنطقة فيمايلي:

1.4. الولايات المتحدة الأمريكية و إعادة الإنتشار الجيوستراتيجي في منطقة الساحل:

في إطار الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لتبني مقاربة إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في عدة مناطق على الصعيد العالمي، ويعد الساحل والصحراء من بين المناطق التي حظيت باهتمام صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تركز الإستراتيجية الأمريكية على ثلاث جوانب: أمنية، طاقوية و اقتصادية، فبالنظر للحساسية الجيوأمنية للساحل الإفريقي والتي جعلتها

مستنقعا لكل الأزمات، وجدت أمريكا نفسها مدفوعة لإيجاد موطئ قدم في ظل تزايد الاهتمام والاستقطاب الدولي للمنطقة، وتنعكس الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الساحل من خلال تبني العديد من المشاريع: ومن أهم المشاريع لأمركية الأمنية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعين هما:

➤ **Pan-sahel** وتم تبنيه في نوفمبر 2002 ، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي،

النيجر، موريتانيا، التشاد وتشجيع التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات، إلى جانب إرسال ما يقارب 150 جندي أمريكي في شكل ميمات لكل من الدول التالية (مالي، النيجر، موريتانيا، التشاد) والتي تشكل قلب هذه الاستراتيجية. (جورج، 2007، صفحة 119).

➤ **الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب** partenariat transsaharienne contre le terrorism

وقد وسع هذا المشروع عدد الدول المعنية إلى جانب الدول الأربعة السابقة الذكر التي تضمها مشروع Pan-sahel وهي مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا تم أيضا دمج الجزائر والمغرب وتونس وبوركينا فاسو ونيجيريا والسنغال وليبيا. (جورج، 2007، صفحة 120)

وتعتبر هذه المشاريع محاولة لبسط الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية على منطقة الساحل وسياسات تنافسية بين ما يعرف الهيمنة الأمريكية على القارة الإفريقية americafrique ونظيرتها الفرنسية franceafrique

ومن الناحية الاقتصادية فإن التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الأمريكية في ماي 2001، حدد منطقة بحز قزوين و إفريقيا كمنطقتين يجب الإهتمام بهما، حيث يمثلان بدائل لنفط الخليج، وحسب ما جاء في تقرير مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية، فإن إفريقيا بالنسبة للاحتياطات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد وبصفة خاصة غربها، وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، حيث نجد شركات أمريكية مثل: أكسون موبيل، برتونس، شيفرون التي تستحوذ على نحو 95% من استثمارات النفط التشادي، وفي نيجريا فإن 38% من نفطها يذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكي، بالإضافة إلى أن خليج غينيا الذي يحتوي على 7% من الاحتياطي العالمي للنفط، وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسبة كل من إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة كما

أن ميزة نפט خليج غينيا أنه من النوع الخفيف،الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز وهو الاكثر طلبا في الولايات المتحدة الأمريكية،كما تسيطر الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بنسب كبيرة،حيث نجد شركات أمريكية كبيرة مثل :إيكسون موبيل EXXON MOBIL ، أمردا هاس AMRADA HESS شيفرون تكساكو CHEVRON TEXACO ومارثونأويل MARATHON OIL . (فيصل، 2021، صفحة 79)

تعد إستراتيجية عقد القمم واحدة من أهم التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا،حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد قمة أمريكية إفريقية سنة 2014 في عهد الرئيس باراك أوباما،وقد وصف الخبراء القمة بالفاشلة ذلك لأن العلاقات بين الطرفين لم تتطور لدرجة مقبولة خلال العقود الأخيرة،الأمر الذي دفع بايدن لإعادة التفكير في عقد قمة أمريكية ثانية في 14 و15 ديسمبر 2022،حيث أعلن الرئيس الأمريكي جون بايدن عن تبني سياسة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا،والتي بموجبها ستسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية في إفريقيا في مقدمتها الانفتاح على المجتمعات الإفريقية، تقديم المكاسب الديمقراطية والأمنية،تقديم التعافي من الجائحة والفرص الاقتصادية، ودعم الحفاظ على المناخ والتكيف مع المناخ والانتقال العادل للطاقة. (المنشوي، 2022)

2.4. تصاعد الاختراق الصيني للساحل:

على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية،تركز الصين في سياستها التوسعية في افريقيا على استراتيجيات القوة الناعمة، التي استخدمها لأول مرة جوزيف ناي،حيث نجحت الصين في تطبيق و توظيف هذه الإستراتيجية من خلال توظيف صورة نظامها الاقتصادي و الاجتماعي ، كبديل للنموذج الغربي الذي لا يراعي خصوصيات المجتمعات الجنوبية و يفرض شروط سياسية تدخلية،فقد حكم العلاقات الإفريقية الصينية منطق المساواة والتعاون جنوب جنوب، فعملت بكين على تنويع المشاريع الاقتصادية في كافة المجالات التي تهم المواطنين والنخب على حد سواء،و لترجمة كل هذه السياسات تم إنشاء آلية متمثلة في تأسيس المنتدى الصيني لإلا فريقي للتعاون أو باسم آخر Africa-China(.Cooperation Forum)FOCAC الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام 2000 إلى

اتفاق لخلق منبر مشترك يعقد اجتماعات على المستوى الوزاري كل عامين و على مستوى القمة كل ثلاث سنوات. بالتناوب بين الصين و إحدى الدول الإفريقية، فهو يهدف إلى التشاور الثنائي وتوثيق الصداقة و تشجيع التعاون نحو التنمية المشتركة، فقد مكن المنتدى من زيادة حجم التبادلات التجارية وزيادة فرص الاستثمارات، فمثلا شهد قطاع الخدمات خصوصا البناء والنقل عقد العديد من الصفقات الناجحة في إفريقيا . (جورج، 2007، صفحة 78)

كما تركز مشاريع الإستثمارات الصينية على قطاع النفط، فالاحتياجات الصينية المتنامية من الطاقة جعلها تتبع موارد الطاقة، فالطاقة تعتبر مصلحة أمنية وطنية من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ووفقا لوكالة الطاقة فقد تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر مستهلك للطاقة في العالم، كما زاد اهتمام الصين بالموارد النفطية بعدما تأكدت أنها لن تستطيع الاستمرار في تبني سياسة الاكتفاء الذاتي التي عملت بها طوال سنين، و طبقا للخبراء فان الصين بحلول 2045 ستعتمد على 45% من استهلاكها للطاقة على مصادر خارجية، وهو ما يبرر سعيها الدائم لضمان مصادر رخيصة للطاقة من الدول الإفريقية خاصة من السودان، نيجيريا، جابون، تشاد فقد اشترت الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري CNOOC سنة 2005 حصة تبلغ 45% من حقول النفط النيجيرية، كما وقعت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين سنة 2008 تحصل بموجبها الأولى على 11 مليون طن من النحاس و620 ألف طن من الكوبالت خلال خمس والعشرين القادمة، مقابل تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية. (شفيعة، 2014، صفحة 28)

ويبدو أن قيمة اليورانيوم ودوره في بعض الصناعات النووية دفع النيجر لأن تكون محل منافسة بين كبريات الشركات العالمية للظفر باستثمارات، وقد دخلت الشركات الصينية الخط من خلال شركة sino-uranium "محاولة لكسر الاحتكار الفرنسي وتحصلت على عقد للتنقيب عن اليورانيوم في منطقة أغادير، وفي مالي وخلال حكم الرئيس السابق ليا أمادو توماني توار حصلت الصين على حق التنقيب عن اليورانيوم في شمال مالي بموجب مساعدات مالية للحكومة المالية في مجال التنمية، وهذا ما يثبت الأهداف الكبرى الإستراتيجية للنفوذ الصيني في الساحل الإفريقي. (شفيعة، 2014، صفحة 29).

3.4. الإستراتيجية الروسية:

على عكس كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، تركز روسيا في إستراتيجيتها على محاولة استعادة نفوذها الجيوسياسي في العالم واستغلال قدراتها الاقتصادية، ويرجع المحللين دوافع الإهتمام الروسي بالساحل الإفريقي إلى عدة أسباب، لعل أهمها عزلتها بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 وهو ما ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات روسيا تحدي الهيمنة الغربية والحوكمة العالمية، والبحث عن أسواق بديلة للشركات الروسية، كذلك الصراع الروسي الأوكراني والنظر إلى إفريقيا على أنها كتلة تصويتية قوية يمكن أن تقوي الكرملين على المسرح الدولي، وفي ظل استمرار الحرب في أوكرانيا تصبح المعاملات الروسية في إفريقيا تأميناً لسياسة بوتين، إذ من المحتمل أن تصبح القارة مصدراً اقتصادياً وسياسياً منتظماً للكرملين.

من هذا المنطلق تمثل إفريقيا سلّة من الفرص الاستثنائية خاصة فيما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية والمواد الأولية، بناءً عليه حثت روسيا شركاتها على الاستثمار في إفريقيا وممارسة نفوذها المتأتي من الفوائض المالية لديها، والترويج لقدرتها على إفادة دول القارة عبر مدها في مجالات مثل: السلاح والتكنولوجيا (الطاقة النووية)، كما إتمدت روسيا على بيع السلاح الروسي للدول الإفريقية كمدخل للسماح لروسيا بالمقابل بالاستثمار وتعميق التعاون الثنائي، وتتجسد مظاهر التغلغل الروسي في المنطقة من خلال:

➤ تمدد نفوذ شركة فاجنر في منطقة الساحل الإفريقي في مواجهة المصالح الفرنسية، بدأت مجموعة "فاجنر" عملها في أفريقيا عبر بوابة جمهورية أفريقيا الوسطى عام 2017، حين لجأ الرئيس فوستان أرشانج تواديرا إلى موسكو للتصدي للمتطرفين بعد أن أخفقت قوات فرنسية وأممية في ذلك، للتشهد المجموعة بعد ذلك حضوراً مكثفاً في دول إفريقية عديدة، حيث تدخلت روسيا من خلال مجموعة فاجنر في الموزمبيق عن طريق توقيع اتفاق منذ 2018 بين مجموعة فاجنر والنظام الحاكم لحماية مصالحه من المتمردين في الإقليم، وقد تدخلت (فاجنر) كذلك في العملية الانتخابية هناك عام 2019 لمساعدة الحزب الحاكم والاستثمار في الموارد الطبيعية، كذلك استثمرت روسيا التوتر بين المجلس العسكري المالي

وفرنسا جيداً لتعزيز نفوذها، وملء الفراغ الذي خلفه انسحاب قوة برخان والقوات الأوروبية بضغط من الحكومة المالية، فأدار العسكريون الذين استولوا على السلطة بعد انقلاب أوت 2020 عقب أشهر من الاحتجاجات الشعبية، ظهرهم لفرنسا واعتمدوا بدلاً من ذلك على روسيا التي سلمتهم بالفعل مروحيات قتالية وأسلحة عديدة، واستقبلت مالي بأعداد كبيرة من يصفهم المجلس العسكري بأنهم (مدربون) يأتون من روسيا دعماً للجيش، ووقعت باماكو ومجموعة شركة "فاجنر" الروسية للخدمات الأمنية الخصوصية نهاية سنة 2020 اتفاقاً لإرسال نحو 1200 جندي لتدريب الجيش المالي مقابل حصول الشركة على مبالغ تصل إلى 10 ملايين دولار شهرياً، والتحققت بوركينا فاسو بمالي، إذ طالبت حكومة البلاد بصورة رسمية بداية عام 2023 القوات الفرنسية الموجودة على أراضيها بمغادرة البلاد في غضون شهر، وشوهدت أعلام روسية في أكثر من مرة في سماء العاصمة واغادوغو، وفي إفريقيا الوسطى تتواجد شركة فاجنر من خلال العمل على تقديم الحماية للرئيس (فوستان أرشانج تواديرا) في العملية الانتخابية عقب التهديد بمحاصرته من متمردي الجماعات المسلحة المجتمعة ضمن (تحالف الوطنيين من أجل التغيير). (علي)

➤ على الصعيد الاقتصادي، تضاعف حجم التجارة الروسية مع أفريقيا من 6.6 مليار دولار عام 2010 إلى 18.9 مليار دولار عام 2018، كما أعلن الرئيس بوتين عن خطة لزيادتها إلى 40 مليار دولار سنوياً، وذلك خلال أول قمة إفريقية روسية عام 2019، والتي شهدت إلغاء ديون بقيمة 20 مليار دولار، كما تعمل موسكو على تأسيس شركات اقتصادية وتجارية معها، بهدف توسيع الفرص الاقتصادية التي تنعكس على زيادة الاستثمارات الروسية في المنطقة، لاسيما في مشروعات الطاقة، والطاقة النووية، إذ تتوسّع بعض الشركات الروسية مثل (Nord gold) (و: Rosatom) في قطاعات الثروات المعدنية، والطاقة النووية، والنفط، والغاز؛ بوصفها نقطة قوة للنفوذ الاقتصادي الروسي في الساحل (الحسن. الحسن، 2011، صفحة 15).

5. أثر الحرب الروسية الأوكرانية على التنافس الدولي في الساحل الإفريقي:

أسهمت الحرب الروسية-الأوكرانية في تحول قارة إفريقيا عموماً والساحل خصوصاً إلى مسرح جديد للتنافس والصراع الدولي، وساحة لتصفية حسابات القوى الكبرى المنخرطة في أزمة شرق أوروبا، حيث أضحت المنطقة جزءاً من الحرب الباردة بين الغرب وروسيا، أين انتقل التنافس الغربي الروسي إلى منطقة الساحل الإفريقي، هذه الأخيرة التي ترى في التقارب مع دول المنطقة إحدى أدوات الانتصار في هذا الصراع، وقد كان للأزمة الروسية الأوكرانية انعكاسات واضحة على المنطقة يتمثل أبرزها فيما يلي:

1. تعزيز القيمة الإستراتيجية للمنطقة:

ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تعزيز القيمة الإستراتيجية للقارة، فمن الناحية السياسية سارعت القوى الدولية لتشكيل تحالفات واسعة مع الدول الأفريقية، بهدف ضمان ولاء الكتلة التصويتية الإفريقية في الأمم المتحدة والتي تتجاوز 25% من إجمالي الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وهو ما يمنح الدول الأفريقية ثقل سياسياً دفع روسيا والدول الغربية لمحاولة استقطابها من أجل الاصطفاف وراء أي من المعسكرين، والمزيد من كسب النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني هناك، ومن الناحية الجيو-سياسية فإن إفريقيا تمثل المسرح الجيوسياسي الواسع الذي يسهم في تخفيف حدة العزلة الدولية التي تتعرض لها موسكو، وهو ما يعد إضافة للأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها القارة الأفريقية على المستوى الدولي، كما ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في نقل التنافس الغربي-الروسي من شرق أوروبا إلى منطقة الساحل، وهذا ما تجسده التدخلات والمبادرات الدولية تجاه المنطقة، فعلى سبيل المثال أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في أوت 2022، وهذا بغيت مواجهة التوسع الروسي الذي وسع دائرة تحالفاته مع الدول الإفريقية، من خلال إقامة صفقات تجارية وشراكات إقتصادية، إضافة إلى نشر قوات فاجنر الأمنية الخاصة في عدد من الدول الأفريقية لتعزيز النفوذ الروسي، ومزاممة النفوذ الغربي في بعض المناطق الإستراتيجية مثل الساحل الإفريقي. (Lucia، 2022، صفحة 98)

2. زيادة التنافس الدبلوماسي:

أثرت الحرب على العلاقات السياسية بين الدول الأفريقية وكل من روسيا والدول الغربية، حيث شهدت إفريقيا نزولا دبلوماسيا كبيرا بالمنطقة، لكبار المسؤولين الغربيين والأمريكين والروس وصولا إلى عقد القمم مع الأفارقة، في محاولة لتغيير المزاج الإفريقي الرسمي والشعبي تجاه الحرب الروسية لصالح أي من الطرفين واستقطاب الأصوات المؤيدة في المحافل الدولية، فقد أجرى سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي ثلاث جولات أفريقية منذ اندلاع الحرب في جوان 2022 ويناير 2023 وفبراير 2023 والتي شملت دول مصر والكونغو وأوغندا وإثيوبيا وإريتريا أنجولا وجنوب أفريقيا ومملكة سواتيني والسودان ومالي وموريتانيا، في حين زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أفريقيا في يوليو 2022 والتي شملت دول الكاميرون وبنين وغينيا بيساو والجزائر. وأعقبها زيارة أنتوين بلينكن وزير الخارجية الأمريكي، في أوت 2022، إلى دول جنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطية ورواندا، وذلك قبل أشهر قليلة من انطلاق القمة الأمريكية-الأفريقية، إضافة إلى جولة وزير الخارجية الصيني تشي جانغ في القارة في يناير 2023 والتي شملت دول مصر وإثيوبيا وأنجولا والجابون وبنين، ويعكس هذا الإنزال الدبلوماسي الكبير درجة التنافس الدولي حول المنطقة.

(Joseph & siegle, 2022, p. 108)

3. زيادة الطلب على النفط الإفريقي:

مهدت الحرب الروسية-الأوكرانية الطريق أمام الدول الإفريقية لكسب المزيد من النفوذ في سوق النفط والغاز العالمي، وذلك في ضوء تزايد الطلب على الطاقة في العالم، والذي لعب دوراً في ارتفاع أسعار النفط، مما ترتب عليه تزايد أهمية النفط الإفريقي واحتلاله مرتبة متقدمة على رأس أولويات سياسات القوى الدولية الفاعلة، فقد ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في وتعزيز أهمية المناطق الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وبدأ الإهتمام بالاعتماد على النفط الإفريقي كبديل عن الغاز الروسي، وهو ما يتيح الفرصة لمنتجي النفط الأفارقة مثل نيجيريا وأنجولا وليبيا والجزائر

للاستفادة من عائدات الصادرات النفطية لأوروبا. (Can Africa rplace gas Russian

Supplies Iin Europe energy crisis ?, 2022)

6. مؤشرات انعكاس التنافس الدولي على النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل:

في ظل التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، شهد الدور الفرنسي في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً، حيث لم تعد فرنسا اللاعب الرئيسي على المسرح الإفريقي ويرجع المحللين ذلك، لعدة إعتبارات:

➤ **داخلياً:** تأكل دعم الرأي العام الفرنسي لها وللوجود العسكري في الساحل، خاصة مع تعدد

الضحايا في صفوف القوات الفرنسية، فمثلاً فقد حوالي قُتل 50 عسكرياً في عملية برخان،

ولسان حاله يقول: لماذا يموت جنودنا من أجل الساحل؟! (زكاوي، 2022)

➤ **خارجياً:** تتمثل في المظاهرات التي شوهت في بعض العواصم (بانغي وباماكو) مناهضة لفرنسا،

ترفع شعارات تطالب بمغادرة فرنسا لدولهم وتمزيق علمها ورفع أعلام دول أخرى مثل الولايات

المتحدة الأمريكية وروسيا. (زكاوي، 2022، صفحة 10)

1.6 على المستوى السياسي: في الوقت الذي تقوم فرنسا بالحفاظ على تحالفاتها التقليدية مع معظم دول

الساحل، ومحاولتها "شيطنة" القوى المنافسة لها في المنطقة باعتبارها مقوضاً للاستقرار الإقليمي، تستهدف

القوى المنافسة لها، بناء علاقات وطيدة مع الحكام الأفارقة الحاليين بهدف تكوين تحالفات جديدة، فعلى

سبيل المثال قامت فرنسا والقوى الغربية إجمالاً بتوجيه إتهامات لروسيا بتدبير الانقلاب الذي شهدته مالي

في أوت 2020 والذي أطاح بالرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا - المعروف بولائه لفرنسا- إذ أُطيحت

إدارة الرئيس السابق إبراهيم بو بكر كيتا ومسؤولين آخرين داخل الحكومة محسوبين على فرنسا، وأثار انخياز

المجلس العسكري الحاكم إلى روسيا غضب إدارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وحلفائها الأوروبيين،

الأمر الذي أدى إلى الجمود في العلاقات بالجيش المالي، وقرار فرنسا في جوان 2021 إنهاءً عملية

"برخان" ونقل قواتها إلى النيجر، وفي بوركينافاسو، شهدت هي الأخرى في يناير 2022 انقلاباً عسكرياً

أطاح الرئيس روش مارك كريستيان كابوري، بسبب الأزمة الأمنية المتفاقمة، وفور وقوع الانقلاب طلب

المتظاهرون من روسيا تقديم مساعدة عسكرية من أجل القضاء على الجماعات المسلحة التي سيطرت على

أجزاء كبيرة من البلاد (الدين).

أما في غينيا قامت موسكو بتقديم الدعم السياسي للرئيس الغيني ألفا كوندي، بعد قيامه بإجراء تعديلات دستورية تسمح له بالاستمرار في السلطة، بالرغم من تحذير باريس له من الاضطرابات الداخلية، وتدخلت قوات "فاجنر" العسكرية في إفريقيا الوسطى في 2018 من أجل دعم حكومة الرئيس فوستان تواديرا، والتي تستعين ببعض المستشارين الروس للأمن القومي، وتوسّع موسكو نطاق نفوذها في دول المنطقة بمحاولة استقطاب وتوظيف القبائل المحلية وتشكيل حلفاء محليين لها لضمان الولاء لها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فقد ساهمت الانقلابات العسكرية في فقدان فرنسا حلفائها، فعلى الرغم من أن زعماء وحكومات في المنطقة حافظوا على علاقات متميزة بفرنسا، فإن التغييرات السياسية، التي شهدتها المنطقة وردود أفعال باريس تجاهها، كشفت ازدواجية المعيار الفرنسي، وقوّت الأصوات المعارضة لها، كما أُشّرت على أن فرنسا تفقد مناطق نفوذها في منطقة الساحل.

2.6 على المستوى الإقتصادي:

على المستوى الإقتصادي تشهد المنطقة تنافسا كبيرا بين بعض الشركات الفرنسية التي تعتبر الشريك التقليدي والروسية الشريك المنافس والمهدد لها، فعلى سبيل المثال هناك تنافس قوي بين شركة "Rosatom" الروسية للطاقة النووية ونظيرتها الفرنسية "Avenda" للحصول على المزيد من العقود والامتيازات في دول المنطقة، كما أبرمت شركة "روس أوبورون إكسبورت" الروسية في عام 2019 عدداً من صفقات الأسلحة مع بعض دول المنطقة مثل بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا وأنجولا. ويشكل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والطاقة النووية نقطة قوة للنفوذ الاقتصادي الروسي في المنطقة، وتوسّع روسيا للحصول على الموارد الطبيعية من دول المنطقة الغنية بها، مثل الكاميرون وتشاد ونيجيريا ومالي وبوركينا فاسو، وتستورد بعض الموارد المعدنية مثل الماس من أفريقيا الوسطى، والبوكسيت من غينيا، والبلاتين من زيمبابوي، كما تتوسع بعض الشركات الروسية مثل "Nordgold" في الاستثمار بقطاع الثروات المعدنية مثل الذهب في دول غينيا وبوركينا فاسو ومالي. (Locherer, 2020).

إضافة إلى التواجد الروسي يعد التواجد الصيني دليلاً آخر على تراجع الدور لفرنسي، حيث يمكن ملاحظة تفوق الصين على فرنسا اقتصادياً بشكل مطرد في معظم المؤشرات الاقتصادية، فقد بلغت قيمة التجارة

الفائبة بين الصين وأفريقيا، 187 مليار دولار في عام 2020، ثم سجلت نموًا قويًا، حيث ارتفع حجم التجارة بنسبة 40.5 في المئة ليصل إلى 139.1 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، وهو رقم قياسي، على أساس سنوي، كما بلغ الاستثمار الصيني في أفريقيا 2.96 مليار دولار في عام 2020، بزيادة 9.5 في المئة على أساس سنوي، وبلغ الاستثمار المباشر غير المالي 2.66 مليار دولار، وفي 2021، بلغ الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا 2.07 مليار دولار، وتم إنشاء 25 منطقة صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري في 16 دولة أفريقية، وجذبت هذه المناطق 623 شركة باستثمارات إجمالية قدرها 7.35 مليار دولار، خلقت أكثر من 46 ألف فرصة عمل للدول الأفريقية، ووصلت القيمة التعاقدية لمشاريع البنية التحتية الصينية إلى 67.9 مليار دولار، وهي مؤشرات تعكس تقلص الدور الفرنسي في المنطقة. (Lucia، 2022)

3.6 على المستوى الأمني والعسكري: مع تصاعد حدة الأزمات الأمنية في المنطقة وتزايد نشاط التنظيمات الإرهابية، وفشل فرنسا في تطويق النشاطات الإرهابية على الرغم من تواجد أكثر من 5200 جندي فرنسي وانطلاق عملية تاكوبا منذ 2020 لمواجهة الإرهاب، إستغلت القوى الدولية هذا التراجع من خلال توقيع أكبر عدد من اتفاقيات الدفاع المشترك، فنجد روسيا عملت على إبرام أكثر من 30 اتفاقًا أمنيًا مع دول القارة منها مالي وأفريقيا الوسطى والنيجر وبوركينا فاسو والكاميرون وجامبيا وغانا وغيرها، كما سعت بعض دول المنطقة للحصول على الخبرة الأمنية الروسية من خلال شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، حيث تشير التقديرات إلى اعتماد الجيش المالي على أسلحة روسية الصنع، وكذلك الجيش التشادي الذي يعتمد في تسليحه على السلاح الروسي بنسبة 90%، بالتوازي مع إرسال المستشارين الأمنيين إلى دول مثل أفريقيا الوسطى، وتوظيف شركة "فاجنر" العسكرية التي ينتشر عناصرها في بعض دول المنطقة مثل ليبيا وأفريقيا الوسطى ومالي والسودان وجنوب السودان وتشاد والكاميرون، وتعمل روسيا على بناء بعض القواعد العسكرية الخاصة بها في المنطقة مثل تدشين القاعدة العسكرية في السودان وفقًا لاتفاق أبرم بين البلدين في ديسمبر 2020، كما أنها تدرس بناء قاعدة عسكرية لها في أفريقيا الوسطى، وهو ما يفتح المجال أمام بناء قواعد عسكرية روسية أخرى في بعض دول

الساحل، وذلك بهدف تطوير التحركات الفرنسية والأوروبية، وتقديم موسكو نفسها بديلاً للدور الفرنسي في مجال الحرب على الإرهاب في المنطقة، وحسب الدراسة التي نشرها معهد سيبري المتخصص في رصد الصفقات العسكرية في العالم، بلغ حجم الواردات العسكرية الروسية نحو 44٪ من إجمالي واردات الأسلحة الرئيسية وهي تصل إلى قرابة النصف (49٪) إذا أضيفت الأسلحة الصغيرة (المسدسات والبنادق الهجومية، مثل بندقية كلاشينكوف وAK-200) ، تليها أميركا بنسبة (17٪) ثم الصين (10٪) وفرنسا (6.1٪). وهو يجعل القوى الدولية متقدمة على فرنسا، كما تمثل الشركات الأمنية الخاصة في المنطقة توجه جديد يمثل سياسة جديدة الأمر الذي يمكن أن يمثل ورقة ضغط على أنظمة وحكومات المنطقة، وهو ما يغنيها عن الوجود العسكري الرسمي المكلف سياسياً ومالياً، إضافة إلى هذه المؤشرات يعد الإنسحاب الفرنسي من مالي مؤشراً آخر لفشل القوات العسكرية الفرنسية في حربها ضد الإرهاب، ومن المؤكد أن هذا الإنسحاب خلق جواً ملائماً للقوى المنافسة لوضع موطئ قدم لها في المنطقة، وقد شبه هذا الإنسحاب بإنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان مما أثر على مكانتها في المنطقة وجعلها تتراجع أمنياً وسياسياً. (الرحمن، 2019).

7. خاتمة:

ختاماً تشهد منطقة الساحل الإفريقي مستوى غير مسبوق من التنافس الدولي نتيجة للظروف الدولية ولما تملكه المنطقة من مقومات إستراتيجية، فبعدما كانت فرنسا اللاعب الرئيسي في المنطقة، شهدت الأخيرة تراجعاً في دورها، حيث عرف الساحل الإفريقي خاصة عقب الحرب الروسية الأوكرانية دخول أطراف دولية أخرى للمنطقة، للعب دور المنافس وحماية لمصالحها الإستراتيجية والعمل على توسيع دائرة نفوذها في المنطقة، ما أثر سلباً على مكانتها في الساحل الإفريقي، الأمر الذي يجبر فرنسا على إعادة النظر في توجهاتها الخارجية والعمل على تطوير إستراتيجية جديدة .

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1. يتميز المشهد التنافسي الدولي في الساحل الإفريقي بإعادة تموقع للوجود والنفوذ الفرنسيين

وترسيخ للنفوذ الاقتصادي للصين وعودة النفوذ الروسي.

2. يعد التواجد الصيني دليلا آخر على تراجع الدور لفرنسي أكبر ممول ثنائي للبنية التحتية في إفريقيا، ومساعدة دول الإفريقية في تحقيق أهداف التنمية دون فرض المشروطة الغربية.
3. مع تنامي تقاطع المصالح الروسية والصينية، من المرجح أن تشهد منطقة الساحل الإفريقي تكاملا روسيا -صينيا مواجهها للنفوذ الأمريكي والفرنسي خاصة بعد العقوبات الإقتصادية المفروضة على روسيا من جهة، إضافة إلى العقوبات التي فرضها الإتحاد الأوروبي على عناصر مجموعة فاجنر.
4. تفرض التغيرات السياسية الدولية و المشهد التنافسي في المنطقة على فرنسا تغيير سياستها الخارجية تجاه دول الساحل الإفريقي والإبتعاد عن الخطابات التقليدية ذات البعد التاريخي.

1. *Can Africa replace gas Russian Supplies Iin Europe energy crisis ?* (2022, 07 17). Récupéré sur Further Africa: [E/ly.bit://https](https://ly.bit.ly/https)
2. dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
3. Joseph, & siegle. (2022, 12 23). Russia tries to break Isolation by engaging with Africa.
4. Locherer, T. (2020, 10 04). *Russia's Strategy in Africa*. Consulté le 03 10, 2023, sur , Global Risk Insights: <https://bit.ly/3cJmLF3>
5. Lucia, R. (2022, 12 22). After Ukraine,Rossia is loking for Friends in Africa (Again). *The Italian Institute for International Political studies*
6. الدين ح ، أ.الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي .متوفر على الرابط: <https://2u.pw/Zu8eKP>
7. الرحمن ح .ع .(2019, 12 17). تمدد إرهابي :الساحل الأفريقي ..تعثر فرنسي وصعود روسي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .
8. السياسات، و م .س .(2022) ،النفوذ الفرنسي في إفريقيا :إرث الاستعمار في مواجهة التنافس الدولي ،متوفر على الرابط: <https://bit.ly/3S65Ezx> .
9. الضروس ق .(2022). الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الافريقي :دراسة مقارنة .مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية.
10. الطويل ن .(2010). ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية .المجلة الجزائرية للأمن والتنمية .
11. العربي- و ج .ا .(2013). ريفنا الفرنسية ثاني أكبر شركة بالعالم لاتنتاج اليوا زنيوم .متوفر على الرابط: www.alquds.co.uk/may.
12. المنشاوي و م .(2022, 12 10). مركز الجزيرة للدراسات ،متوفر على الرابط: <https://2u.pw/t6Mlst>
13. الوسيط ، ا .(1998). مجمع اللغة العربية .القاهرة.

14. بنجوش، س. م. (2021). لتنافس الدولي حيال منطقة جنوب الصحراء واساحل. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي.
15. برقوق . منطقة الأمانة في ساحل الأزمات ،متوفر على الرابط-www.berkouk-mhand-folosite.com.
16. جورج، ث. ف. " (2007). العلاقات الصينية الافريقية..شراكة اقتصادية دون مشروطيه سياسية . السياسة الدولية .
17. حداد، شفيعة. (2014). " الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية- التنافس في السودان-أمؤذجا-. دفاثر السياسة والقانون .
18. زكاوي، ن. (2022)، أكتوبر، مآلات التواجد الفرنسي في إفريقيا. مركز الجزيرة للدراسات .
19. عنتر، ع. ا. (2021). أكتوبر، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي .مرطز الجزيرة للدراسات .
20. فيصل، م. ز. (2021). أكتوبر، الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية :الدوافع والمآلات .المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات.
21. الحسن.الحسناوي، (2011). التنافس الدولي في افريقيا الأهداف...والوسائل . "المجلة العربية للعلوم السياسية .
22. هند جمعة علي. (بلا تاريخ). التنافس الروسي الفرنسي في غرب افريقيا والساحل. متوفر على الرابط: <https://2u.pw/odfxAi>
23. أبو العينين، آ. (2006). التقرير الاستراتيجي (2007 - 2006) القاهرة :معهد البحوث والدراسات.